في ندوة اخر التطورات السياسية في الوطن

ضياء الشكرجي:الأزمة السياسية مستعصية والأمر بحاجة لوعي شعبي عميق وتحرك جماهيري

عبد جعفر

في أول فعالية لها بعد المؤتمر الثاني، استضافت لجنة تنسيق قوى وشخصيات التيار الديمقراطي في المملكة المتحدة، الاستاذ ضياء الشكرجي عضو اللجنة التنفيذية العليا للتيار الديمقراطي في بغداد للحديث عن أخر التطورات السياسية في الوطن وموقف التيار الديمقراطي منها، وذلك يوم 4-6 في المقهى الثقافي بلندن.

وفي تقديمه اكد الكاتب فيصل عبدالله ان اخبار الداخل لاتبشر بالخير على كافة الاصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، اذ نلحظ انهيار شبه تام للدولة، ومن مظاهر هذا الشلل هو انعدام الخدمات الاساسية للمواطنين ، وسياسة التستر على المفسدين وتصاعد للنعرات الطائفية والعشائرية وغيرها من مظاهرالتخلف.

وما استضافتنا الاستاذ الشكرجي اليوم سوى لمعرفة المزيد، ومعرفة آفاق الحل –على ضوء تصورات التيار الديمقراطي- للخروج من هذه الازمة.

ويذكر ان الشكرجي من مواليد عام 1944 اقام فترات متعددة في المانيا ، وحصل منها على شهادة مهندس معماري، وله خمس مؤلفات

وهي : التقويم بين تراث وثورة

الديمقراطية ..رؤية اسلامية- قضايا معاصرة

مثلث الاسلام والديمقراطية والعلمانية

لا لدين(يفسد فيها ويسفك الدماء)

وعصفورة حريتي - نصوص ادبية -

وكان احد قيادي حزب الدعوة الاسلامي، وهو اسلامي متفتح ويؤمن

بدولة المواطنة والدولة العلمانية التي تحترم الحريات العامة والديمقراطية.

وقبل محاضرة الشكرجي عرض فيلم وثائقي قصير من اخراج الفنان علي رفيق يتابع به انبثاق المؤتمر الاول التيار الديمقراطي في بريطانيا والفعاليات التي اقامها التيار من اعتصامات تضامنا مع الاعتصامات والمظاهرات في العراق خصوصا تحت نصب الحرية في بغداد، بالاضافة الى شهادات من قوى وشخصيات ديمقراطية.

وفي تناوله اكد الشكرجي ان الازمة السياسية في العراق تتجلى في عدد من المؤشرات: أهمها: استعصاءها، وتفاقمها والتصعيد المستمر لها، حيث تتبارى أطراف الأزمة في التصعيد، عبر حملات إعلامية متشنجة، تبلغ حد التراشق والتسقيط المتبادل، عبر اتهامات الفساد، والارتباطات الخارجية وغيرها، دون الالتفات إلى ما لكل ذلك من تأثيرات متزايدة، ليس فقط على المناخ السياسي وزيادة تعكيره، بل على حياة المواطنين عموما، حيث نجد عمليات الاختراق الأمني والتسلل الإرهابي تتجدد وتتفاقم، ولا تستهدف غير المواطنين العزل، وفي مختلف أنحاء العراق، مستغلة انشغال القوى السياسية المتنفذة والمتصارعة في الأزمة وانهماكها في التراشق وتبادل الاتهامات.

أما بالنسبة للدعوة إلى انعقاد المؤتمر الوطني، فمن الضروري أن نعي عدم جواز النظر إلى انعقاده كغاية بذاتها، بل كوسيلة متحضرة لتحاور الفرقاء، للبحث عن المشتركات في إطار المصلحة الوطنية العليا، لا المصالح الجهوية الضيقة، كالطائفية والحزبية والشخصية، كما يجري حتى الآن، والبحث بجدية ومسؤولية عن سبل الخروج من نفق الأزمة، وكذلك من أجل البحث عن وسائل مواجهة التحديات الأمنية، والعمل الجاد على ترسيخ وضمان أمن المواطن، عبر الخطط العلمية الجادة، وتوفير أو استكمال الشروط والمستلزمات اللازمة لترسيخ السلم الأهلي. ولكن الملاحظ أن الإرادة الجادة لتحقيق كل ذلك غير متوفرة عند أغلب أطراف الأزمة.

وحيث أننا ومنذ البداية شخصنا أن الأزمة ليست هي هذه الأزمة الراهنة، وأن أسبابها ليست هي الأسباب المباشرة الظاهرة على السطح، بل هي أزمة العملية السياسية المستعصية، وأسبابها تمتد إلى الأسس الخاطئة التي قامت عليها العملية السياسية منذ البداية، حيث أسس للتعددية المكوناتية بدلا من التعددية السياسية، ولدولة الطوائف والأثنيات بدلا من دولة المواطنة والمواطن، وكما أسس لتوزيع المناصب على أساس مبدأ المحاصصة الطائفية والقومية والحزبية، بدلا من اعتماد معايير الكفاءة والنزاهة والمهنية والاختصاص، فلدينا مشهد سياسي عبارة عن أحزاب وقوائم انتخابية وكتل برلمانية وتحالفات قائمة على أساس التخندقات الشيعية/السنية/الكردية، مما يتطلب وضع حلول استراتيجية شاملة، وليس حلولا آنية ترقيعية، للخروج من الأزمة السياسية الكلية والمستحكمة.

إذن القضية تتطلب إصلاح عموم النظام السياسي القائم على أساسي الطائفية والأثنية في تقاسم السلطة، واعتماد التعددية السياسية الحقيقية بدلا عن ذلك، واعتماد مبدأ المواطنة، والتنافس بين برامج سياسية، وليس بين طوائف وأثنيات، وعلى أساس مدى ما يحققه كل من تلك البرامج من خدمة للمواطن، وليس مما يعطي لأبناء هذه الطائفة أو تلك طمأنة وهمية، بأن ممثلي هذه أو تلك الطائفة قد حققوا إنجازا لها بضمان هذه أو تلك الحصة من الكعكة السياسية لهذا أو ذلك المكون، عبر ممثلي الطوائف والأثنيات، بدلا من أن يكونوا ممثلين لتطلعات الجماهير ومصالح الشعب والوطن، عبر العمل من أجل تحقيق العيش الكريم، والعدالة والرفاه الاجتماعيين، والتقدم على جميع الأصعدة، وتوفير وتطوير

الخدمات، وتحقيق التنمية الاقتصادية على الصعيد الزراعي والصناعي وسائر أصعدة الحياة الاقتصادية، وتوفير فرص العمل ومكافحة البطالة، ورفع المستوى التعليمي ومكافحة الأمية، وتوفير القضاء العادل والمستقل والنزيه، والحيلولة دون تسييسه، وتحقيق الفصل التام بين السلطات الثلاث، واستئصال الفساد المالي والإداري، ومقاضاة كل الفاسدين، ابتداءً بالكبار وانتهاءً بالصغار، وليس العكس، وكذلك مقاضاة كل المتورطين بأعمال العنف، بعيدا عن جعل ذلك وسيلة للتصفيات السياسية للخصوم، وللمغايرين مذهبيا حصرا، مما يكرس الطائفية ويهدد السلم الأهلي، بل بالتعامل بمعيار واحد مع جميع المتورطين.

كما إنه من المهم تأكيد اعتماد مرجعية الدستور، وعدم اجتزاء الالتزام به بما يناسب كل طرف بحسب ما يجتزئه من الدستور، في الوقت الذي يخالف فيه أجزاءً أخرى منه.

أما إذا ما فشلت أطراف الأزمة السياسية في عقد مؤتمر وطني لمعالجة هذه الأزمة، وإذا ما كان الخيار هو السير باتجاه سحب الثقة من الحكومة الحالية، فإننا نخشى أن سحب الثقة هذا لن يكون المخرج السليم من هذه الأزمة، بل إنه على الأرجح سيكون مدخلا إلى أزمة أو مجموعة أزمات جديدة متداخلة ومعقدة تقاد البلاد إليها. وهذا يستدعي ربما وعياً شعبياً عميقاً، مقترناً بتحرك جماهيري واسع، يندد بأداء النخبة السياسية المتنفذة، ويطالب ممثلي الشعب المنتخبين، بالعودة إلى الشعب في إجراء انتخابات مبكرة.

ولكن هذا بدوره يتطلب توفير المستلزمات، من تشريع أو تعديل كل من قانوني الأحزاب والانتخابات، وتشكيل للهيئة العليا المستقلة للانتخابات، وجعل الانتخابات بإشراف دولي.

وهنا أشير إشارة سريعة ومقتضبة إلى مفردة واحدة، أراها مهمة، يجب أن تضاف إلى مشاريع تعديل قانون الانتخابات. واكد الشكرجي ان لديه الكثير من الاراء في هذا الجانب وهي تتلخص في خمسة تعديلات أساسية، أحدها يعتمد الجمع بين فوائد كل من الدائرة الواحدة والدوائر المتعددة، والثاني يعالج إشكالية تركيز الأصوات على الرموز، والثالث يعالج آلية التحقيق التلقائي للكوتا

الدستورية للمرأة، والرابع يعالج توزيع المقاعد المتبقية (الشاغرة)، والخامس يعالج آلية وصلاحية ملء المقاعد التعويضية.

وطرحت عقب الندوة العديد من الاراء والاسئلة من قبل الحاضرين منها:

-ان شرط الاساسي للديمقراطي هي الوطنية، في الوقت انه يجري استقطاب المجتمع العراقي طائفيا ، وبالتالي ان جوهر الأزمة العراقية بنيوية تكمن في الدستور والعملية السياسية. وعلينا كتيار ديمقراطي ان نطرح برنامجا وطنيا لاستقطاب الناس ، الأمر يحتاج الى عمل ميداني وفكري.

-العملية السياسية بينت على اسس خاطئة، والعامل الخارجي هو المؤثر من خلال الاحزاب المتنفذة. والسؤال هو كيف ينافس التيار الديمقراطي الامبراطوريات الكبيرة في تحريك الشارع الخاضع لسياساتها الديماغوجية؟

- نحن على حافة الهاوية فهل يملك التيار الديمقراطي مخرجا لهذه الازمة ؟

- هل نملك احصاء حول الطابع السكاني؟ وكيف يسهم التيار في تحقيق التثقيف في المفاهيم التي يدعواليها؟

- الصراع الحالي ..صراع ذاتي غير واضح المعالم ، وربما تكون اراء الشكرجي حول الانتخابات والكوته صحيحة في هذا الجانب.

-لا توجد حاضنة للديمقراطية وتيار الديمقراطي في العراق فما هو الحل؟

- المشهد السياسي قائم على المظلومية وكأن الوطن لم يكن ومازال مظلوما.

- نري ان هناك نكوصا في الوعي الاجتماعي، وضعف في المؤسسات التعليمية وخصوصا الجامعات.

وفي رده اكد الشكرجي ان نؤكد على المواطنة و ان اي تغييب لها هو هدم ركن من اركان الدولة الديمقراطية. وحو سحب الثقة التي اشار اليها البعض؟ فهل تأتي بشيء افضل؟ ولكنه ارى فيه درسا لكل رئيس حكومة لم ينجح في مهمته وان يكون غير ديمقراطي في سياسته.

-الدستور رغم ملاحظاتي عليه، علينا الالتزام به وننضال في الوقت نفسه من اجل تغييره.

-ينبغي للتيار الديمقراطي ان يكون شجاعا في طرح مشروعه العلماني وهو ليس للدعوة للكفر او الايمان ولكنه قضية سياسية.

- اتفق ان العملية السياسية منذ 2003 بنيت على اساس خاطىء، كما ان القضاء مع الاسف مسيس والعامل الخارجي مدمر في تدخلاته وخصوصا التدخل الايراني لما له من تأثير على المشهد السياسي والاجتماعي، وهو يعمل في الضد من المشروع الديمقراطي، ويعتبره خطا احمر.

-هل وصلنا على حافة الهاوية؟ يجب ان تكون متفائلين ويجب ان ننقذ ما يمكن انقاذه، ولا يصح غير صحيح كي يتحقق ذلك ولكن المهم ان نعمل.

-الشارع مازال متقدما على السياسيين رغم انه مازال متاثرا بالطائفية بدون ان يدري.

-بلا شك ان الديمقراطية بحاجة الى حاضنة اجتماعية وهي بحاجة الى ممارسة ومران وتثقيف وتعزيز الجانب التربوي في الشخصية، لا يوجد لدينا حل سحري ولكن علينا ان نعمل على صناعة المستقبل وقدلايكون على الأمد البعيد من اجل خلق الحاضنة الاجتماعية.

-علينا ان نعمل من اجل كسب كل طرف يؤمن حتى بالحد الدنى من المواطنة والديمقراطية ، ونعمل من اجل الدفاع عن الحريات العامة والحريات الشخصية وعدم تدخل الدولة بها، ونرفض تسيس الدين. ولا يمكن بناء التيار الديمقراطي من دون التزام الاخلاقي. نحن ندعو الى الديمقراطية الحقيقة التي تحترم فيها حقق الرجل والمرأة على السواء.